



התקנתו של חוק זה, כפי שנתקבלה ביום 18.11.2019...  
החוק יחולק לתשע סעיפים, ויש להוסיף להם את שם חוק זה.  
18.11.2019

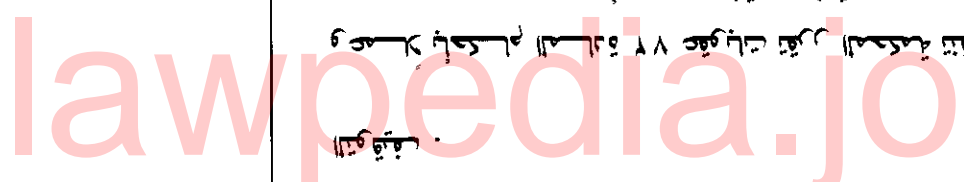
התקנתו של חוק זה, כפי שנתקבלה ביום 18.11.2019...  
החוק יחולק לתשע סעיפים, ויש להוסיף להם את שם חוק זה.  
18.11.2019

התקנתו של חוק זה, כפי שנתקבלה ביום 18.11.2019...  
החוק יחולק לתשע סעיפים, ויש להוסיף להם את שם חוק זה.  
18.11.2019

התקנתו של חוק זה, כפי שנתקבלה ביום 18.11.2019...  
החוק יחולק לתשע סעיפים, ויש להוסיף להם את שם חוק זה.  
18.11.2019

התקנתו של חוק זה, כפי שנתקבלה ביום 18.11.2019...  
החוק יחולק לתשע סעיפים, ויש להוסיף להם את שם חוק זה.  
18.11.2019

התקנתו של חוק זה, כפי שנתקבלה ביום 18.11.2019...  
החוק יחולק לתשע סעיפים, ויש להוסיף להם את שם חוק זה.  
18.11.2019



حري بالنقض لهذه المسألة الهامة والجوهرية في إلزامية بناء الأحكام الجزائية بناء الأحكام الجزائية على بيئة قانونية وصالحة للتجريم والإدانة .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .  
وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

١ . أخطاء محكمة الجنايات الكبرى ولم تطبق القانون على الوقائع وإن قرارها فيه فساد بالاستدلال .

٢ . إن ملف القضية والإفادة الدفاعية المقدمة من المتهم الآخر  
ومرافعة وكيله لدى محكمة الجنايات الكبرى تؤكد على براءة المميز  
حيث أن الذي قام بطعن المرحوم هو وإن لا علاقة له بهذه القضية  
وإنه بريء مما اسند إليه .

٣ . لقد اثبت الدفاع أن أقوال المميز لدى الشرطة تم أخذها تحت الضرب والتعذيب وهذا ثابت في محاضر الشكوى وأرجو اعتبار ما ورد في مرافعتي أمام محكمة الجنايات الكبرى بنذاً من بنود هذا التمييز .

٤ . على فرض ثبوت الجرم فإن النية كانت آتية و بنت لحظتها حيث لا يوجد عمد أبدأ  
حيث أن المرحوم صديق إلى . وصديق للمتهم الآخر

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردهما موضوعاً وتأييد القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢١ رفح النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً و تسبباً و عقوبةً و لا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .



المجلد الأول  
المجلد الثاني  
المجلد الثالث  
المجلد الرابع  
المجلد الخامس  
المجلد السادس  
المجلد السابع  
المجلد الثامن  
المجلد التاسع  
المجلد العاشر

المجلد الحادي عشر  
المجلد الثاني عشر  
المجلد الثالث عشر  
المجلد الرابع عشر  
المجلد الخامس عشر

المجلد السادس عشر

المجلد السابع عشر  
المجلد الثامن عشر  
المجلد التاسع عشر  
المجلد العشرون  
المجلد الحادي والعشرون  
المجلد الثاني والعشرون  
المجلد الثالث والعشرون  
المجلد الرابع والعشرون  
المجلد الخامس والعشرون

المجلد السادس والعشرون  
المجلد السابع والعشرون  
المجلد الثامن والعشرون  
المجلد التاسع والعشرون  
المجلد العشرون

المجلد الحادي والعشرون  
المجلد الثاني والعشرون  
المجلد الثالث والعشرون  
المجلد الرابع والعشرون  
المجلد الخامس والعشرون

المجلد السادس والعشرون  
المجلد السابع والعشرون  
المجلد الثامن والعشرون  
المجلد التاسع والعشرون  
المجلد العشرون

المجلد الحادي والعشرون  
المجلد الثاني والعشرون  
المجلد الثالث والعشرون  
المجلد الرابع والعشرون  
المجلد الخامس والعشرون

المجلد السادس والعشرون  
المجلد السابع والعشرون  
المجلد الثامن والعشرون  
المجلد التاسع والعشرون  
المجلد العشرون



وبعد قتل المتهمان للمغдор قاما بسحبه من قدميه وقلبه في الماء من جهة رأسه حيث أصبح جسده داخل الماء وبعد ذلك قام المتهم عماد بلف الشبرية بكيس وخالر المكان حيث تم العثور على الجثة من قبل شاهد النيابة العامة أثناء قيامه برعي الأغنام وقام بإبلاغ الشرطة التي باشرت التحقيق وقد تم القبض على المتهمين مهند وعماد اللذان اعترفا بقيامهما بقتل المغدور

وقد تم الكشف على الجثة من قبل الطب الشرعي حيث وجدت الجثة مصابة بعدة جروح وخزيرة وطعنية أدت إلى إصابة القلب والأعضاء الداخلية وعضلات العنق من الداخل أحدثت نزفاً داخلياً وتم تعطيل سبب الوفاة بالصدمة الناتجة عن الجروح الطعنية و إصابة القلب كما أن الإصابات الموصوفة بالقرير ناتجة عن أداتين على الأقل أحدهما صلبة ذات حافة حادة واحدة والثانية ذات عدة رؤوس مديبه تتفق مع الخنجر المضبوط كما جاء بشهادة الطبيب الشرعي الدكتور

وبتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٣/٤٠٤ والذي قضى بما يلي :-

[ بالتطبيقات القانونية :

بتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة نجد أن ما قام به المتهمان

من أفعال مادية تمثلت بقيام

بالابتعاد عنه و التهرب

المتهم بعد قيام المغدور الحدث

بعد علاقة شاذة و غير مألوفة بينهما استمر سنة بالإفصاح عن نيته بقتل المغدور

وإعلام المتهم بنيه و الطلب منه مساعدته على ذلك وموافقة المتهم

على مساعدة المتهم بقتل المغدور وقيام المتهم وقبل حادث القتل

بتجهيزه قطعة سلاح بحوزته وخرطها و عملها على شكل شبرية مخزقة من الأعلى

وحادة من الأسفل ذات رأس مدبب وإطلاق المتهم على تلك الأداة بعد خرطها ومن

ثم اتفاهما على قتل المغدور بقيامهما باستراجه إلى منطقة سبل الزرقاء وهي

منطقة تبعد عن الشارع الرئيسي وتحيط بها بعض الأشجار وقيامهما هناك بعد وصولهما

تلك المنطقة بان قام المتهم بتثبيت المغدور وقيام المتهم بإخراج الخنجر

الذي كان قد قام المتهم بإعطائه له أثناء مسيرهما مع المغدور ودون أن

يرى تلك المغدور وقيام المتهم بعد تثبيت بطعن المغدور عدة طعنات في

صدره وبطنه وبعد ذلك قيام المتهم بأخذ الخنجر ومواصلة طعن المغدور في





...  
...  
...  
...

[ ... ]  
...  
...

...  
...  
...  
...  
...  
...

...  
...  
...  
...  
...

:-  
...  
...  
...  
...

وعن التمييز المقدم من المتهم / وعن أسباب التمييز :-  
وعن السببين الأول والثاني : وحاصلهما النعي على الحكم المطعون فيه خطأ في التكييف الجرمي للأفعال المسندة للمتهم وإن القتل لم يقع على صورة عمدية بل وقع قصداً وإن فكرة القتل كانت آتية وليدة لحظتها للعلاقة الطبيعية بين المغور والطاعن .  
وفي ذلك نجد أن المادة ١/٣٢٨/عقوبات تعاقب بالإعدام على القتل قصداً إذا ارتكب مع سبق الإصرار ويقال له ( القتل العمد ) .

والإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمراً وموقفاً على شرط وفق ما تقضي به أحكام المادة ٣٢٩ من ذات القانون .

وحيث استقر الفقه والقضاء على أن القتل العمد هو القتل المرتكب مع سبق الإصرار وسبق الإصرار هو القصد المصمم قبل ارتكاب الفعل ، كما أن الإصرار باعتباره عنصراً في جريمة القتل العمد يستلزم أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتبر العواقب وهو هادئ البال مطمئن النفس .

ولما كان ذلك وكان سبق الإصرار في حقيقته حالة ذهنية تنشأ في نفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما تستخلص من وقائع خارجية تتوصل إليها المحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها طالما أن موجب تلك الظروف لا يتناقض عقلاً مع الاستخلاص

وحيث أن تقرير الظروف التي يستدل فيها بتوافر عنصر سبق الإصرار هي من مسائل الموضوع يعود إلى محكمة الموضوع الفصل بشأنها ولمحكمةنا صلاحية في ذلك باعتبارها محكمة موضوع لها الرقابة على كفاية الأسباب الراقعة وعلى صحة اقتناع المحكمة من حيث مصادر الاقتناع ومنطقيته وفق ما تقضي به أحكام المادة ١/٣٢٨/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد أشارت إلى توافر عنصر سبق الإصرار من جانب الطاعن بذكرها أنه شعر بإبتعاد المغور عنه لوجود علاقة شاذة معسه ومرافقة غيره وإعلام المتهم بيته بقتل المغور قبل شهر من حادث القتل وطلبه منه مساعدته





